

مشروع: تعديل قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ .

الملاحظات	النص المقترح
	<p>الباب الأول الأهداف والأحكام العامة للتعليم</p> <p>مادة رقم (١): يهدف التعليم قبل الجامعي إلى بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ورسوخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مبادئ المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلقن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بتطوير التعليم قبل الجامعي وتحقيق الإتاحة الكاملة والاستيعاب وتقديم تعليم عالي الجودة.</p>
	<p>مادة رقم (٢): يتشأ مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة الوزير، يتولى وضع السياسات والأطر العامة والتخطيط للتعليم قبل الجامعي، ويضم في عضويته ممثلين لقطاعات التعليم المختلفة، والمعلمين، وممثلين من اتحاد الطلاب ومجالس الأمناء والجامعات، والأهر ونقائتي المعلمين التعليمية، والمهين الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز البحثية المتخصصة في مجال التعليم، وممثلين من وزارات التخطيط، والمالية، والثقافة، والبحث العلمي، والتنمية المحلية، والقوى العاملة، والتعليم العالي، وغيرهم من المهتمين بشئون التعليم، ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية، بناءً على عرض الوزير، ويتولى الوزير بعد موافقة المجلس تشكيل مجلس نوعية متبقة عنه تختص بمرحلة أو نوعية من نوعيات التعليم، كما يتولى المحافظ المختص بعد موافقة الوزير تشكيل مجلس محلية للتعليم ولجان نوعية متبقة عنه.</p>
	<p>مادة رقم (٣): التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالجمان، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ولا يجوز تحصيل أي رسوم من التلاميذ مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية. ويجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدي للتأهيل أو تأهيلات عن استعس الأجهزة والأدوات أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي إلزامي على أن تحتفظ المدرسة بنسبة لا تقل عن (٨٤%) من هذا المقابل، وتخصص المدرسة بالمصرف من هذا المقابل ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من الوزير.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٤):</p> <p>تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي على النحو التالي:</p> <p>- مرحلة ما قبل الإلزام، وتشمل سنتان رياض أطفال طبقاً للإمكانيات المتاحة.</p> <p>- مرحلة الإلزام، وتشمل:</p> <p>* تسع سنوات للتعليم الأساسي، وتتكون من حلفتين:</p> <p>١. الحلقة الأولى من التعليم الأساسي " الابتدائية " مدتها ٥ سنوات .</p> <p>٢. الحلقة الثانية من التعليم الأساسي " الإعدادية " مدتها ٤ سنوات .</p> <p>- مرحلة التعليم الثانوي وتشمل المراحل الآتية:</p> <p>- للتعليم الثانوي العام ومدته ثلاث سنوات .</p> <p>- للتعليم الثانوي الفني نظام الثلاث سنوات.</p> <p>- للتعليم الثانوي الفني المتقدم نظام الخمس سنوات.</p>
	<p>مادة رقم (٥):</p> <p>يحدد بقرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، مدة السنة الدراسية وعدد الوحدات الدراسية في كل مرحلة أو حلقة أو صف، والمواد الدراسية وتوزيع الوحدات على الصفوف، وإقرار المناهج وعدد التلاميذ المقرر لكل فصل ونظم التقويم والامتحانات والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات سواء الامتحان ومواعيد امتحانات الشهادات العامة.</p> <p>ويجوز له بعد أخذ رأي المحافظين وموافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي إضافة بعض المواد الدراسية بحسب مقتضيات تطوير التعليم، ووفقاً لاحتياجات المجتمع.</p>
	<p>مادة رقم (٦):</p> <p>لغة عربية، والتربية الدينية والتاريخ الوطني، مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص ويشترط في النجاح في مادة التربية الدينية الحصول على (٥٠%) على الأقل من الدرجة المخصصة لها على ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلي.</p> <p>وتنظم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مسابقات دورية لحفظ القرآن الكريم وتمنح المتفوقين منهم مكافآت وحوافز طبقاً للنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p>
	<p>مادة رقم (٧):</p> <p>يحدد بقرار من الوزير بعد أخذ رأي المحافظين موعد بدء الدراسة وتهيئتها، ويجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصى لعدد تلاميذ الفصل في مدارس المحافظة بمختلف مراحلها إذا اقتضت الضرورة ذلك، بما لا يتجاوز نسبة (١٠%) من العدد المقرر للفصل.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٨):</p> <p>لوزير بعد أخذ رأي المحافظ المختص أن يقرر إنشاء مدارس أو قاعات لرياض الأطفال تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس، وأن يُحدد مرافقاتها من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والمواصفات السمية، كما يُحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهبات الإثراء والتعليم وما يجوز لتقاضيه مقابل تنظيم التعليم بها.</p>
	<p>مادة رقم (٩):</p> <p>لوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي أن يقرر إنشاء مدارس تجريبية، وأن يضع شروط وقواعد القبول بها، ونظم الدراسة، والامتحانات فيها، وتتخذ هذه المدارس مجالاً لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيداً لتعميمها كما يجوز أن ينشئ مدارس لتعليم ورعاية المتفوقين والموهوبين بما يكفل تنمية مواهبهم وصقلها ومدارس للتربية الخاصة، لتعليم ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم تمهيداً لتسليمهم في الحياة العامة، على أن يتضمن قرار الإنشاء في هذه الحالات شروط القبول وخطط الدراسة ونظم الامتحانات وغير ذلك.</p>
	<p>مادة رقم (١٠):</p> <p>يحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي شروط وأحوال القبول في كل مرحلة تعليمية على أن يكون القبول في مرحلة التعليم الأساسي على أساس السن في أول أكتوبر من العام الدراسي، أما القبول في المرحلة الثانوية فتكون المفاضلة بين المتقدمين على أساس علمي السن والمجموع الكلي للدرجات على مستوى المحافظة.</p>
	<p>مادة رقم (١١):</p> <p>مع مراعاة أحكام القانون الخاص بالإدارة المحلية، تتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وضع استراتيجية للتعليم قبل الجامعي ومهام التخطيط والتقويم والمتابعة في ضوء الرؤى والسياسات التي يضعها المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، وتتولى المحافظات العملية التنفيذية والمتابعة المحلية وكذلك إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس بجميع مراحلها وأنواعها، الداخلة في نطاق اختصاصها.</p> <p>ويجوز للمحافظة الإقادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم المحلية وفقاً لنظام يصدر به قرار من المحافظ المختص بعد موافقة الوزير.</p> <p>ويجوز أن يتضمن ذلك النظام إنشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (١٢):</p> <p>يشكل على مستوى كل مدرسة وكل إدارة تعليمية ومديرية تعليمية وعلى مستوى للجمهورية مجلس يسمى " مجلس الأسماء والآباء والمعلمين " كما تشكل في كل من هذه المستويات مجالس لاتحاد الطلاب ويصدر بتشكيل هذه المجالس وتحت إشرافها واختصاصاتها قرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (١٣):</p> <p>بمراعاة ما ورد في هذا القانون من أحكام خاصة، يحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي شروط الترقية اللازمة لقبول في مختلف مراحل التعليم، ونظم الامتحانات، وقواعد النجاح، وفرص الترسوب والإعادة، والحوافز التشجيعية للتلميذ، ونظام التقييم، والعقوبات التي توقع على التلميذ وأصول إلغاء الامتحان أو الحرمان منه، ونظام إعادة التقيد، على أن يتضمن هذا النظام فرض رسم يفرضه الوزير لإعادة قيد التلميذ المفصول، وفقاً لما هو وارد في أحكام هذا القانون.</p>
	<p><u>المادة الثانية</u></p> <p><u>مرحلة التعليم الأساسي</u></p> <p><u>الفصل الأول: رياض الأطفال:</u></p> <p>مادة رقم (١٤)، (مستحدثة)</p> <p><u>أ. قاعات رياض الأطفال:</u></p> <p>١. التعليم حق للأطفال مصر، ورياض الأطفال مرحلة تعليمية تسبق الحلقة الابتدائية وهي مؤسسات تعليمية حكومية (رسمي عربي - رسمي لغات) أو خاصة أو أهلية جميعها يقبل الأطفال دون سن الإتمام.</p> <p>٢. رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة للأطفال ما قبل الحلقة الابتدائية ويهيئهم للتدخل بها ومنته مستأن.</p> <p>٣. تعتبر روضة الأطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل قاعة أو قاعات ملحقة بمدرسة حكومية، تقبل الأطفال بعد سن الرابعة.</p> <p>٤. تهدف رياض الأطفال إلى تهيئة ومساعدة الطفل للتدخل بالحلقة الابتدائية وعلى تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والجسدية، والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية.</p> <p>٥. تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وتخضع للإشراف الإداري والفني، من الوزارة</p>

الملاحظات	الفصل المقترح
	<p>ومن المديرية والإدارات التعليمية بالمحافظات، وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول والدراسة ورسوم الخدمات والأنشطة.</p> <p>٦- تتخذ القرارات من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي المواصفات الفنية لرياض الأطفال وخطط العمل بها بما يحقق أهدافها، والمستويات المنكسة عليهما، وينبغي أن تتوفر في قاعات رياض الأطفال الآلات والألعاب والألعاب التي تناسب مساحتها مع عدد الأطفال.</p> <p>ب. شروط وقواعد القبول والانحلال بمرحلة رياض الأطفال:</p> <p>١- يلتحق الأطفال بالقاعات في سن ما بين الرابعة والسادسة، ويكون القبول تدرجياً من أعلى من المتقدمين موطناً حتى الحد الأدنى المقرر للكثافة، ولا يجوز قبول أطفال بقاعات رياض الأطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات.</p> <p>٢- يكون حساب من القبول بمرحلة رياض الأطفال في أول أكتوبر من كل عام.</p> <p>٣- يجوز قبول الأطفال في المستوى الثاني مباشرة بالمدارس العربي وذلك شريطة ألا يقل سنهم عن خمس سنوات.</p> <p>٤- لا يجوز قبول أطفال في سن الإلزام بمرحلة رياض الأطفال.</p> <p>٥- يجوز عقد مقابلة للطفل للقبول بمرحلة رياض الأطفال للتأكد من سلامته الصحية والعقلية، على أن يقبل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بالفصول العادية لهم أو بفصول الدمج التي تنشأ لهذا الغرض.</p> <p>وتحدد اللائحة التنفيذية باقي شروط الالتحاق والقبول بمرحلة رياض الأطفال كما تحدد الشروط والضوابط والمواصفات التي يتعين أن تتوفر في العاملين بهذه المرحلة.</p>
	<p><u>الفصل الثاني: مرحلة التعليم الأساسي:</u></p> <p>مادة رقم (١٥):</p> <p>التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى سبع سنوات دراسية، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء أو أولياء الأمور على مستوى المحافظة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملتزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة.</p> <p>يجوز للمحافظ المختص بعد العرض على الوزير في حالة وجود أماكن، النزول بالسن إلى خمس سنوات ونصف وذلك مع عدم الإخلال بالكثافة المقررة.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (١٦):</p> <p>يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإتقانهم ميولهم وتزويدهم بالمقدّر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تنقل وظروف البيئات المستتقة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى.</p>
	<p>مادة رقم (١٧):</p> <p>تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأهداف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة. - تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج. - توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما ينقل وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات. - تحقيق التكامل بين الدواهي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها. - ربط التعليم بحياة الناس وواقع البيئة التي يعيشون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية، على أن تكون البيئة وأنماط الأنشطة المختلفة بها من المصادر الرئيسة للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة.
	<p>مادة رقم (١٨):</p> <p>يُعقد امتحان من دروين على مستوى المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي، ويمتحن الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، ويصدر بنظم هذا الامتحان قرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، ويجوز لكل من تم الحلقة الابتدائية وأظهر ميولاً مهنية أن يستكمل مدة الإلزام بالتعليم الأساسي بالالتحاق بمركز التدريب المهني أو بمدارس أو فصول إعدادية مهنية وفقاً للنظام الذي يضعه الوزير بالاتفاق مع الجهات المعنية.</p> <p>ويمتحن خريجو هذه المراكز أو المدارس أو الفصول من المديرية التعليمية شهادة في التعليم الأساسي المهني.</p> <p>ويجوز لحاملي هذه الشهادة الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني في تخصصه، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (١٩):</p> <p>إذا لم يتقدم الطفل إلى المدرسة في الموعد أو لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة، أو عشرون يوماً منفصلة، وجب على مدير المدرسة إنذار والده أو ولي أمره بحسب الأحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولي أمره وعند غيابه أو امتناعه عن تسلم الكتاب يُسلم إلى العدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه إلى والد الطفل أو المتولي أمره، فإذا لم يتقدم إلى المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب أو عاود الغياب لأعداء غير مقبولة اعتبر والده أو ولي أمره مخالفاً لأحكام هذا القانون، وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.</p>
	<p>مادة رقم (٢٠):</p> <p>لمديري مدارس التعليم الأساسي، ولمن يشدهم المحافظ لمنقص من هيئة الإشراف والتوجيه الفني بالمراحل التعليمية صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ حكم الإلزام، ويجوز للوزير إضافة فئات أخرى، وفقاً لما يتطلبه الصالح العام.</p>
	<p>مادة رقم (٢١):</p> <p>يُعاقب بغرامة مقدارها (٥٠٠) جنيه والد الطفل أو المتولي أمره إذا تخلف أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب المنصوص عليه في هذا القانون، وتكرر المخالفة وتتعهد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معارضة التخلف دون عذر مقبول بعد إنذار والده أو المتولي أمره، وتحدد اللائحة التنفيذية أوجه تحميل وصرف قيمة هذه الغرامة.</p>
	<p><u>الباب الثالث</u> <u>مرحلة التعليم الثانوي</u> <u>الفصل الأول أحكام عامة</u></p> <p>مادة رقم (٢٢):</p> <p>تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى تنمية قدرات الطلاب البدنية، والعقلية، والخلقية وإعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في مناحي الحياة العامة، من خلال تمسكهم بآداب الفكر والمعرفة، والابتكار، والتميز والاعتماد على الذات، والمناقشة على المستوى الدولي بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، وبهذا التأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية.</p>
	<p>مادة رقم (٢٣):</p> <p>مدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي العام أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي وحاصل على الشهادة بذات العام أو مضى عليها عام سابق وذلك للحالات المرضية أو الظروف القهرية المثبتة والموثقة من الجهات المختصة على أن تنطبق عليه قواعد التنسيق للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي العام لذات العام الذي حصل فيه على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وألا يزيد منه في أول أكتوبر من العام الدراسي على ثمانية عشر عاماً، ويصدر الوزير القرارات المنظمة لحالات تتجاوز عن المن.</p>
	<p>مادة رقم (٢٤): يجوز للطالب الترسيب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف، ويجوز لمن فصل بسبب استغناء مرات الرسوب التقدم من الخارج (منازل) لامتحان الصف الذي بلغه وفق القواعد التي يصدر بها قراراً من الوزير بعد أداء الرسم المقرر لإعادة القيد، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه على أن يؤدي الطالب في كل حالة على حدة رسم امتحان وإعادة قيد يصدر به قراراً سنوياً من الوزير، بما لا يقل في المرة لولادة عن (٢٠٠) جنيه.</p>
	<p>مادة رقم (٢٥): التعليم الثانوي مرحلة إلزامية ولا يجوز فصل الطالب من المدرسة إلا إذا تغيب بغير عذر تقنية لجنة إدارة المدرسة خلال السنة الدراسية. مدة تزيد على خمسة عشر يوماً متصلة أو ثلاثين يوماً منفصلة، على أن يرسل إخطار إلى محل إقامة الطالب مرة كل خمسة أيام في حالة التغيب المتصل ومرة كل سبعة أيام في حالة التغيب المنفصل، ويعتبر التغيب في أي وقت أثناء اليوم الدراسي تغيباً عن اليوم بأكمله. ويجوز إعادة قيد الطالب المنفصل طبقاً لحكم الفقرة السابقة وذلك بقرار من مجلس إدارة المدرسة بعد سداد رسم إعادة قيد بعنده الوزير سنوياً، ولا يجوز إعادة القيد أكثر من مرة واحدة في ذات السنة الدراسية، وأكثر من مرتين في المرحلة كلها، ويشترط لدخول الطالب الامتحان كطالب منتظم، حضوره ٨٠ ٪ على الأقل من عدد أيام الدراسة.</p>
	<p>الفصل الثاني: التعليم الثانوي العام مادة رقم (٢٦): تتكون مقررات الدراسة في التعليم الثانوي العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية، ويصدر بتحديد هذه المواد وعدد المواد الاختيارية التي يتعين على الطالب أن يجتازها بنجاح قرار من</p>

الملاحظات	النص المقترح
	الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات.
	مادة رقم (٢٧): تتقم بقرارات من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات مواد الدراسة وخططها والمناهج والامتحانات في التعليم الثانوي العام على أن تتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلبة ومواد أخرى للاختيار من بينها وفق استعداد الطالب وقدراته وميوله.
	مادة رقم (٢٨): يُسمح بالتقدم لامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة لكل من أتم بنجاح دراسة المناهج المقررة في الصفين الأول والثاني بالتعليم الثانوي العام وانتظم في الدراسة بالصف الثالث بمدرسة رسمية أو خاصة تُشرف عليها الدولة، ويجوز للطلاب التقدم لهذا الامتحان من الخارج لكل من أتم بنجاح دراسة المناهج الدراسية المقررة في الصفين الأول والثاني بالتعليم الثانوي العام أو الذين استنفذوا مرات الرسوب وفقاً للشوايط التي يصدر بها قرار من الوزير. ويحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، المواد التي يجرى الامتحان فيها ومناهجها وخططها وتنظيم الامتحانات ومواعيدها وشروط وضوابط التقدم لها، والتهليات الصغرى والكبرى لدرجات المواد الدراسية. مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الرابعة من المادة التالية من هذا القانون، يؤدي كل من يتقدم للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة رسماً يحدده الوزير بما لا يقل عن ثلاثين جندياً.
	مادة رقم (٢٩): مع عدم الإخلال بحكم المادة (٢٣) من هذا القانون يجري الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة. ويسمح للطلاب في نهاية المرحلة بالتقدم للامتحان في المواد المقررة بها وذلك بالمدارس الرسمية والخاصة التي تُشرف عليها الدولة كما يجوز له التقدم لهذا الامتحان من الخارج، وفقاً للشوايط التي يصدر بها قرار من الوزير. ويحدد الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي المواد التي يجرى الامتحان فيها والخطط والمناهج الدراسية وتنظيم الامتحانات وضوابط وشروط التقدم لهذا الامتحان وتحديد التهليات الصغرى والكبرى لدرجات المواد الدراسية، ويدرس طلاب القسم

الملاحظات	النص المقترح
	<p>العلمي المواد العلمية وطلاب القسم الأدبي المواد الأدبية بالإضافة إلى المواد الإلزامية للقسامين كما يحدد بقرار من الوزير وفق لقيود وقواعد تنظيم قبول الأعداد.</p> <p>ولكل طالب رسم بالدور الأول في مادة أو مادتين على الأكثر أن يتقدم لإعادة الامتحان فيما رسم فيه بالدور الثاني بحيث لا يحصل الطالب فيما رسم فيه على أكثر من (٥٠%) من النهاية الثبوري لدرجة المادة كما يجوز للطلاب الترأسب (عادة التقدم للامتحان لمرّة واحدة فقط يتم بعدها التقدم للامتحان من الخارج بعد سداد نفقات التكلفة الفعلية للامتحان، يحددها الوزير سنوياً.</p> <p>يمنح الطالب النجاح في جميع المواد المقررة للدراسة في الصف الثالث الثانوي شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة يتقدم بها لاستكمال الدراسة الجامعية خلال السنوات الخمس التالية لحصوله عليها.</p> <p>وتعتبر شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية تصلح للتعامل بها في سوق العمل.</p>
	<p>المصل الثالث</p> <p>التعليم الثانوي الفني أو التقني نظام الثلاث سنوات</p> <p>مادة رقم (٣٠):</p> <p>يهدف التعليم الثانوي الفني والتقني إلى إعداد (فني) يواكب متطلبات العصر ومستجداته من المعرفة والمهارات الفنية اللازمة، وذلك وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في شتى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والشؤون الفندقية والخدمات السياحية.</p>
	<p>مادة رقم (٣١):</p> <p>تحدد بقرارات من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي مواصفات المدارس الفنية والتقنية وخطط العمل بها، والمستويات المتفقا عليها، وتتحق بكل مدرسة فنية أو تقنية وحدات للتدريب العملية للطلاب وفقاً لتوعية التعليم، وكذلك وحدات اتصال مرتبطة بسوق العمل، كما تتحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب طلابها، تتناسب مساحتها مع عدد طلابها ونوع الدراسة بها وأقسامها.</p>
	<p>مادة رقم (٣٢):</p> <p>تشكل بكل مدرسة فنية أو تقنية مجلس إدارة يمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة مدير المدرسة في الإدارة ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص، بناءً على عرض مدير مديرية التربية والتعليم، ويرأس في تشكيله عضوية ممثلين من المهنيين والمختصين وأصحاب</p>

الملاحظات	النص المقترح
	الخبرات في المجال، وتنظم اللجنة التنفيذية كيفية تشكيله واختيار أعضائه.
	مادة رقم (٣٣): تحدد أقسام لدراسة في نوعيات للتعليم الثانوي الفني أو التقني وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية. ويصدر الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي قرارات بالمواد الدراسية التي تشملها كل مجموعة في كل نوعية من نوعيات التعليم الثانوي الفني أو التقني وشعبه وطريقة توزيع المواد الدراسية وعدد الدروس المخصصة لها على الصفوف المختلفة وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان.
	مادة رقم (٣٤): لمدارس التعليم الثانوي الفني أو التقني أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، ويتم تمويل هذه المشروعات وإدارتها وحساباتها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير. كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والصال في دائرة المحافظة.
	مادة رقم (٣٥): يجوز للعاملين الفنيين في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات التقدم لامتحان مدارس التعليم الثانوي الفني والمهني من الخارج، ويصدر بشروط التقدم للامتحان ونظمه قرار من الوزير مع عدم الإخلال بأحكام المادة رقم (٣٠) من هذا القانون.
	مادة رقم (٣٦): يجوز لمن يرغب من الطلاب المستحقين بالمدارس الثانوية الفنية أو التقنية أو غيرهما أن يتقدم لامتحان خاص للحصول على شهادة أو ترخيص يفيد اجتازه متطلبات منح الشهادة أو لترخيص لمهنة بعينها، وينظم إجراءات التقدم للامتحان وشروطه ونظم التقويم قرار من الوزير.
	مادة رقم (٣٧): يعد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني أو التقني امتحان عام من دورين يمنح شاجحون فيه * بـلـوـم المدارس الثانوية لفنية نظام السنوات الثلاث * ويحدد فيه نوع التخصص، ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها وزارة

الملاحظات	النص المقترح
	<p>التربية والتعليم والتدريب الفني ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً لا يقل مقداره عن مائة جنيه.</p> <p>ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى بدرجات المواد الدراسية قرار من الوزير، ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من مرتين كطالب منتظم ويجوز للطلاب التقدم للامتحان من الخارج، ويتحمل الطالب في هذه الحالة نفقات التقدم لهذا الامتحان يحددها الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٢٨):</p> <p>يشترط لدخول امتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضور الطالب عن ٧٥ ٪ من مجموع الدروس المقررة للتدريبات العملية أو المهنية، بصرف النظر عن سبب الغياب.</p> <p>مادة رقم (٢٩):</p> <p>يجوز للوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي إنشاء وتطوير مدارس للتعليم والتدريب المزدوج نظام الثلاث سنوات، تقدم نموذج متطور للتعليم يجمع بين التعليم التقني والعمل، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية إنشاء هذه المدارس وشروط القبول والتقييم والتقدم للامتحان والشهادة بها.</p>
	<p><u>المحل الرابع</u></p> <p><u>التعليم الفني أو التقني نظام الخمس سنوات</u></p> <p>مادة رقم (٤٠):</p> <p>تهدف المدارس الثانوية الفنية أو التقنية المتقدمة إلى إعداد (فني متقدم) يواكب متطلبات العصر ومستجداته من المعرفة والمهارات التقنية اللازمة، وذلك وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل فني لستى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والثلثون الغذائية والخدمات الميلاحية.</p> <p>ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ووفقاً للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير.</p> <p>ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه المدارس مع تحديد مقاييل الإقامة والغذاء وقواعد الإعطاء منها.</p>
	<p>مادة رقم (٤١):</p> <p>تحدد أقسام الدراسة الفنية أو تقنية نظام السنوات الخمس وفقاً لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة، ويصدر الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، قرارات بتحديد هذه الأقسام والأقسام الدراسية في كل منها وطريقة توزيعها وعدد الدروس المخصصة لها وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٤١):</p> <p>يشكل بكل مدرسة فنية أو تقنية متقدمة مجلس إدارة تمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة مديرها.</p> <p>ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٤٢):</p> <p>للمدارس الفنية أو التقنية المتقدمة أن تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، ويتم تمويل هذه المشروعات وإدارتها ومحاسبتها وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير، كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الإنتاج أن تستفيد من إمكانيات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لأصحاب المهن والحرف والعمل وذلك في دائرة المحافظة.</p>
	<p>مادة رقم (٤٣):</p> <p>يعد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح التاجون فيه دبلوم الدراسة الفنية أو التقنية المتقدمة نظام السنوات الخمس ويحدد فيه نوع التخصص.</p> <p>ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بدرجة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة.</p> <p>ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً لا يقل مقداره عن مائة جنيه، ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من الوزير، بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p> <p>ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من مرتين كطالب منتظم، ويجوز للطالب أن يتقدم للامتحان من الخارج، على أن يؤدي في هذه الحالة نفقات امتحان يحددها الوزير.</p> <p>ويسمح للطالب الراسب في دبلوم الدراسة الفنية أو التقنية المتقدمة نظام السنوات الخمس بدخول امتحان دبلوم الدراسة الفنية نظام السنوات الثلاث وفقاً للأحكام المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.</p> <p>ويسمح لمن يرغب من طلاب الصف الثالث في المدارس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس سنوات بالتقدم لأداء امتحان دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات في ذات التخصص وفقاً لأحكام المادة رقم (٣٧) من هذا القانون.</p>
	<p>مادة رقم (٤٤):</p> <p>يجوز للخريجين من مستوى فئة الفني متقدم الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الفنية أو التقنية نظام السنوات الثلاث:</p>

الملاحظات	النص المقترح
	تعتبر مدرسة خاصة: ١. دور الحضنة التي تشرف عليها وزارة للتضامن الاجتماعي. ٢. المدارس التي تنشئها الهيئات الأجنبية التي يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين قسي المسنكين الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي وغيرهم من الأجانب. ٣. المراكز أو المعاهد الثقافية التي تنشئها دولة أجنبية أو هيئة دولية استناداً لاتفاقية ثقافية مع جمهورية مصر العربية، ينص فيها على معاملة خاصة لهذه المراكز أو المعاهد.
	مادة رقم (١٩): تنشأ المدارس الخاصة لتحقيق بعض أو كل الأغراض الآتية: - المساعدة في مجال التعليم الأساسي أو الثانوي (ثعام أو الفنى) وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة. - لتوسيع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة. - دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.
	مادة رقم (٢٠): تخضع المدارس الخاصة لإشراف ورقابة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والديريات التعليمية بالمحافظات -كما تخضع لقوانين العمل والتأمينات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.
	مادة رقم (٢١): لا يجوز إنشاء مدرسة خاصة أو التوسع فيها، إلا بترخيص سابق من مديرية التربية والتعليم المختصة، على أنه بالنسبة لمدارس التعليم الثانوي العام يصدر الترخيص بإنشائها أو التوسع فيها بقرار من الوزير ضمن إطار السياسة القومية للتعليم. ويتعين أن يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لمقتضيات رسالتها التربوية طبقاً للظروف والمواصفات التي يصدر بها قرار من الوزير.
	مادة رقم (٢٢): يشترط في صاحب المدرسة الخاصة ما يأتي: - أن يكون شخصاً اعتبارياً متمتعاً بحسنية جمهورية مصر العربية. - أن يكون قادراً على الرضاء بالتزامات المدرسة المثلة ووفقاً للشروط الأخرى التي يصدر بها قرار من الوزير. على أنه بالنسبة للمدارس القائمة وقت صدور هذا القانون ولا

الملاحظات	النص المقترح
	<p>يملكها أشخاص اعتباريون تعتبر مرخصاً لها بالعمل طوال مدة بقاء صاحبها على قيد الحياة.</p>
	<p>مادة رقم (٥٣):</p> <p>يقدم طلب إنشاء المدرسة الخاصة إلى المديرية لتعليمية بالمحافظة المختصة، وذلك قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الأقل، ويبنون على النموذج الذي تعدد المديرية التعليمية لهذا الغرض، وعلى المديرية التعليمية بحث الطلب في ضوء التخطيط العام للتعليم واحتياجات المحافظة وإخطار مقدم الطلب بقبوله أو رفضه مبدئياً وأسباب ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويعتبر الطلب مقبولا بصفة مبدئية إذا انقضت هذه المدة دون رد.</p> <p>وتلتزم كل مدرسة بتقديم طلب تجديد ترخيصها قبل ختام سنوات عن أن يكون اعتمادها من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من ضمن شروط التجديد.</p>
	<p>مادة رقم (٥٤):</p> <p>مع مراعاة أحكام هذا القانون يحظر على أية مدرسة خاصة أن تبدأ نشاطها قبل أن تصدر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمديرية التعليمية المختصة بحسب الأحوال قراراً بالترخيص ويخطر صاحب الطلب بالموافقة النهائية على الترخيص، وعليه بعد قبول طلبه مبدئياً إخطار المديرية التعليمية خلال خمسة عشر يوماً بالبيانات التفصيلية عن المدرسة المراد إنشاؤها لتتولى تشكيل لجنة فنية لإجراء المعاينة اللازمة وعلى المديرية التعليمية المختصة إخطاره بمدى صلاحية الموقع والمبنى ومرافقه وتجهيزاته، وغير ذلك من شروط ومواصفات أخرى، وذلك في مدة أقصاها شهران من تاريخ إخطاره لها بالبيانات التفصيلية أو باستكمالها لوجه التفصيص تمهيداً لإعادة المعاينة بعد فترة يتفق عليها.</p>
	<p>مادة رقم (٥٥):</p> <p>لا يجوز بعد الترخيص للمدرسة القيام بأي من الأعمال الآتية (لا بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص):</p> <ul style="list-style-type: none"> • تغيير البيانات التي صدر الترخيص على أساسها. • تغيير نظام المدرسة أو خطط الدراسة بها أو إتباع نظم أخرى في قبول التلاميذ أو في تحديد مقدار الرسوم المقررة. • تغيير نظام المدرسة من مرحلة إلى أخرى أو إضافة مراحل جديدة. • إيقاف العمل بالمدرسة أو الامتناع عن أداء رسالتها. • تغيير مكان المدرسة أو نقل ملكيتها.

الملاحظات	النص المقترح
	<p>ويجوز للوزير أو المديرية التعليمية المختصة بحسب الأحوال عند ثبوت مخالفة المدرسة لأي من هذه الالتزامات توقيع أي من الجزاءات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إنذار الممثل القانوني للمدرسة لإزالة المخالفة في مدة يحددها الوزير من تاريخ الإنذار. - توقيع غرامات مالية يحددها الوزير بنسب تصاعدية حتى تزال المخالفة. - وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري. - منع المدرسة من قبول طلاب جدد. - إلغاء الترخيص الصادر للمدرسة بصفة نهائية. <p>ويحدد بقرار من الوزير شروط تطبيق هذه الجزاءات وأحوالها ونسبها.</p>
	<p>مادة رقم (٥٦):</p> <p>مع مراعاة أحكام قوانين التعليم والعمل والتأمينات تضع كل مدرسة خاصة لائحة داخلية بنظام سير العمل بها، وتحديد الرسوم الدراسية التي تحصل من التلاميذ في كل مرحلة على حدة ويصدر باعتماد هذه اللائحة قرار من المحافظ المختص، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون.</p> <p>وتحصل لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني نسبة من جملة مصروفات المدارس الخاصة لا تتجاوز (١%) من إجمالي إيرادات المدرسة وتخصص هذه النسبة لإنشاء وصيانة مباني المدارس الحكومية، وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية الحصول هذه النسبة وقواعد وشروط صرفها.</p>
	<p>مادة رقم (٥٧):</p> <p>تحدد المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسي وتأمين الكتب واشتراك السيارة ومقابل التقنية والإيواء بالعملة الرسمية لجمهورية مصر العربية بقرار من المحافظ المختص وذلك في ضوء مشروع موازنة المدرسة والقواعد العامة التي يصدر بها قرار من الوزير.</p> <p>ويجوز للمحافظ أن يقرر إعادة تقسيم المصروفات المدرسية المقررة على تلاميذ المدارس الخاصة المعتمدة وقت صدور هذا القانون وذلك في ضوء القواعد التي يحددها الوزير في هذا الشأن.</p>
	<p>مادة رقم (٥٨):</p> <p>يكون نظام الدراسة والامتحان في المدارس الخاصة مطبقاً للنظام المعمول به في المدارس الحكومية الرسمية المناظرة.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>مادة رقم (٥٩):</p> <p>تتولى المديرية التعليمية المختصة الإشراف على إمدارس الخاصة من خلفة التواحي شأئها شأن إمدارس الحكومية الرسمية، كما تشرف على امتحانات القبول والتكفل بها وتعتمد نتائجها وتتولى التفويض والرقابة المالية والإدارية عليها.</p>
	<p>مادة رقم (٦٠):</p> <p>يكون لكل مدرسة خاصة مدير وهيئة تدريس متفرغة بذات شروط وقواعد شغل وظائف هيئة التعليم المعمول بها بالمدارس الحكومية المتناظرة لها من ذات مستوى الكفالية وبالنسب المقرر في المدارس الرسمية المتناظرة، ويجوز للمديرية التعليمية المختصة في حالة الضرورة أن ترخص للمدرسة الخاصة بالاستعانة بمدرسين لبعض الوقت بشرط ألا يزيد عدد الدروس في هذه الحالة عن ٢٥ ٪ من إجمالي عدد دروس المادة لدراسية الواحدة أو الفصل الواحد بما لا يخل بالعملية التعليمية. ويصدر بتقييم علاقة العمل بين العاملين في المدرسة الخاصة وصاحبها قرار من الوزير بعد أخذ رأي وزير القوى العاملة والهجرة وفقاً للأحكام المنظمة لذلك بقانون العمل.</p>
	<p>مادة رقم (٦١):</p> <p>يجوز للمدارس الخاصة الاستعانة بالمدرسين العاملين في المدارس الرسمية على سبيل الإعارة وتحدد شروط الإعارة ومنها بقرار من الوزير.</p>
	<p>مادة رقم (٦٢):</p> <p>تستمر المدارس الخاصة المجانية (المعانة) التي أُنشئت باستئس قواين سابقة، في أداء رسائئها، مع توفير الإمكائات اللازمة لها وفقاً للمعايير التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.</p>
	<p><u>الباب السادس</u> <u>أعضاء هيئة التعليم</u></p> <p>مادة رقم (٦٣):</p> <p>تسري أحكام هذا الباب على جميع المعلمين الذين يقومون بالتدريس أو بالتوجيه أو المتابعة الفنية وعلى الأكصائين الاجتماعيين والتفسيين والإحصائيين التكنولوجيا والصحافة والإعلام والمسرح المكتبات، وعلى كل من كان يشغل إحدى هذه الوظائف وتم الحاقه بالعمل في وظائف إدارة بالمدارس والإدارات والمديريات للتعليمية.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p><u>الفصل الأول</u> <u>وظائف المعلمين وما يعادلها</u> <u>والشاركون في العملية التعليمية</u></p> <p>مادة رقم (٦٤): يتكون جدول درجات وظائف أعضاء هيئة التعليم من الدرجات الآتية: ١- معلم مساعد. ٢- معلم. ٣- معلم أول. ٤- معلم أول (أ). ٥- معلم خبير. ٦- كبير معلمين.</p> <p>ويصدر باعتماد جدول درجات هذه الوظائف، وبطاقات وصفها، وإعادة تقييمها وترتيبها، قرار من الوزير، يتضمن ما يليها من درجات ووظائف الإخصائيين الاجتماعيين والتفسيين وإخصائي التكنولوجيا، وأخصائي الصحافة وأخصائي المسرح والحاسب الآلي والإعلام وأمناء المكتبات.</p>
	<p>مادة رقم (٦٥): مع عدم الإخلال بشروط شغل الوظائف المتدنية المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة، يشترط فيمن يشغل وظيفة من وظائف المعلمين اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ما يأتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. أن يكون متعاقداً بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول التي تعامل المصريين بمثل في تولي وظائف عامة. ويجوز للوزير الاستثناء من هذا الشرط عند التعاقد مع المعلمين الأجانب وفقاً للقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية. ٢. أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ تربوي مناسب أو على مؤهل عالٍ مناسب بالإضافة إلى شهادة (إجازة) تأهيل تربوي أو بكالوريوس خدمة اجتماعية أو ليسانس آداب قسمي علم النفس والاجتماع. <p>وتصدر بقرار من الوزير اشتراطات التأهيل التربوي المطلوب، ويستثنى من هذا الشرط المعلم المساعد والشاغور لوظائف تعليمية في تاريخ العمل بهذا الباب.</p> <ol style="list-style-type: none"> ٣. أن يجتاز الاختبار المقرر لشغل الوظيفة. ٤. أن يكون مقيداً بالنقابة المختصة.
	<p>مادة رقم (٦٦): يكون شغل وظيفة (معلم مساعد) بالتعاقد لمدة سنتين قابلة</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>للتجديد سنة أخرى بقرار من الوزير بعد أخذ رأي المحافظ المختص، ويجب على شاطئها خلال هذه المدة المعمول على شهادة الصلاحية من الأكاديمية المهنية للمعلمين لمزاولة مهنة التعليم بالمرحلة التعليمية التي يصل بها، فإذا لم يحصل على هذه الشهادة خلالها انتهى عقده تلقائيًا دون حاجة لأي إجراء.</p> <p>وبعين بقرار من المحافظ المختص في وظيفة معلم من أمضى سنتين في وظيفة معلم مساعد وحصل خلالها على الشهادة المشار إليها، وثبتت صلاحيته للعمل وفقًا للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية.</p> <p>ويسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الأكاديميين الاجتماعيين والنفسيين وأخصائي التكنولوجيا وأخصائي الصحافة والإعلام وأخصائي المكتبات.</p> <p>تسوى حالة أعضاء هيئة التعليم الشاطئون لإحدى درجات الوظائف الواردة في المادة رقم (٦٤) من هذا القانون الذين يحصلون على مزايل عال في مجال تدريس مادة تخصصه أثناء الخدمة بالانتقال إلى بداية الدرجة الوظيفية السابقة مباشرة بعد استيفاء برامج التنمية المهنية التي تحددها الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط وضوابط هذه التسوية.</p>
	<p>مادة رقم (٦٧):</p> <p>يشترط للتعيين ابتداءً في إحدى وظائف التعليم المشار إليها في هذا القانون أو للترقية للوظائف الأعلى أو ما يعادلها على النحو الوارد في هذا الباب، توافر شروط شغلها واستيفاء متطلبات التنمية المهنية اللازمة للحصول على شهادة الصلاحية لشغل الوظيفة.</p>
	<p>مادة رقم (٦٨):</p> <p>تتمتع الأكاديمية المهنية للمعلمين بالشخصية الاعتبارية العامة وتتبع الوزير ومقرها مدينة القاهرة ويكون لها فروع في كافة محافظات الجمهورية، وتعمل بالتعاون مع كليات التربية وتتولى الأكاديمية التخطيط والاعتماد لمنظومة التنمية المهنية ومتطلبات منح شهادة الصلاحية المنصوص عليها في هذا القانون، ويصدر بإعادة هيكلتها وتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية.</p>
	<p>مادة رقم (٦٩):</p> <p>دون الإخلال بالأحكام الواردة في هذا القانون يكون التعيين أو التعاقد لشغل وظائف التعليم المشار إليها في هذا القانون من خلال إعلان واسع الانتشار يوجه للكافة وبما يكفل تكافؤ الفرص ويتم</p>

الملاحظات	النص المقترح
	ترتيب من يجتازون متطلبات شغل الوظيفة والمفاضلة بينهم لمراعاة مؤهلاتهم وخبراتهم، وتنظم اللائحة التنفيذية قواعد وشروط المفاضلة والاختيار ووسائل الإعلان وشروطه ومواعيده.
	مادة رقم (٧٠): لا يجوز نقل شاغلي درجات وظائف أعضاء هيئة التعليم من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تالية إلا بعد استيفاء شرط المؤهل الخاص بهذه المرحلة وبعد الحصول على شهادة الصلاحية المقررة للمرحلة التي يتم الانتقال إليها كما يجوز تغيير المسمى الوظيفي وذلك كله وفقاً لشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.
	مادة رقم (٧١): يكون شغل وظيفة موجه من بين شاغلي درجة معلم أول (أ) على الأقل وما يقابلها، ويكون شغل وظيفة موجه أول معن شغل وظائف التوجيه ويكون بدرجة معلم خبير وما يقابلها على الأقل، ويكون شغل وظيفة موجه عام من شغل وظيفة موجه أول بدرجة كبير معتمدين وما يقابلها على الأقل، ويكون اختيار شاغلي وظيفة موجه وموجه أول وموجه عام عن طريق مسابقة عامة في نطاق كل محافظة وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وأسس وشروط وقواعد الترتيب والمفاضلة لكل وظيفة من الوظائف السابقة كما تحدد اللائحة أسماء العمل ونسب وظائف التوجيه إلى وظائف التعليم.
	مادة رقم (٧٢): يكون شغل وظيفة مدير ووكيل إدارة تعليمية بكافة مستوياتها ومدير الإدارات النوعية بخيرون المديرية والإدارات التعليمية من بين شاغلي درجة معلم أول (أ) أو ما يقابلها بأقدمية سنتين على الأقل في مسابقة عامة في نطاق كل محافظة، ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد، بقرار من المحافظ المختص. ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون نقل مدرسة مدير ووكيل أو أكثر بحسب عدد الفصول والمراحل التعليمية بها ووفق احتياجات الإدارة للمدرسة. ويكون شغل وظيفة مدير المدرسة من بين شاغلي درجة معلم أول (أ) على الأقل أو ما يقابلها، ويكون شغل وظيفة وكيل مدرسة من شاغلي درجة معلم أول (أ) على الأقل أو ما يقابلها، ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد. وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط وأسس شغل الوظائف الواردة في هذه المادة.
	مادة رقم (٧٣): تحدد اللائحة التنفيذية معايير مترتبة لأداء التعليمي للمخاطبين

الملاحظات	النص المقترح
	<p>بحكام هذا الباب وأعبائهم التعليمية وساعاتها بمختلف مستوياتهم ووظائفهم وبراى عند إعدادها عدم التفرقة بين الوظائف المختلفة. كما تحدد اللائحة نظاماً يكفل تقويم كفاءة أداء شاغلي وظائف التعليم والتوجيه ووظائف الإدارة التي يشغلها معتمون بما يتفق وطبيعة نشاطها وأهدافها.</p> <p>ويكون تقويم الأداء بمرتبة كفاءة، وفوق المتوسط، ومتوسط، ودون المتوسط وضعيف، ويعتمد في وضع هذا التفرير، بنظم المتابعة والتقويم المستندة على معايير الأداء، ونتائج تقويم أداء تلاميذ المعلم، ودرجة مشاركته في تحسين مستوى أداء العمل بالمدرسة، والشهادات والدرجات العلمية التي حصل عليها والدورات التدريبية التي يجتازها والمؤتمرات التي يحضرها بما يؤدي إلى رفع مستواه، وتحسين مستوى أدائه.</p> <p>وتحدد اللائحة للتفصيلية تفواعد والإجراءات والأسس التي تتبع في وضع تقرير تقويم الأداء، كما تحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة من يحصل على تقرير تقويم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف.</p> <p>وتحضر خدمة من يحصل على تقرير تقويم أداء متدنيين بمرتبة ضعيف منتبهة بقوة القنون وتتمثل لجنة بقرار من المحافظ لمختص تضم عناصر قانونية وإدارية وقية وممثل عن نقابة المعلمين لتلقي وفحص التظلمات من تقارير تقويم الأداء، وترفع هذه اللجنة توصياتها للمحافظ لاتخاذ ما يراه.</p>
	<p>مادة رقم (٧٤):</p> <p>يشترط للترقية إلى الوظائف المنصوص عليها في المادة رقم (٦٤) من هذا القنون:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. استيفاء شروط شغل الوظيفة المرقي إليها على النحو المبين ببطاقة الوصف الخاص بها. ٢. قضاء خمس سنوات على الأقل في ممارسة العمل الفني، على أن يكون على رأس العمل طوال المدة البيئية في الوظيفة الأدنى مباشرة وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير، وتخفيض المدة البيئية للترقية عام واحد للحاصل على الماجستير وعامين للحاصل على الدكتوراه. ٣. الحصول على شهادة الصلاحية لمزاولة الوظيفة المرقي إليها. ٤. الحصول على تقرير تقويم أداء بمرتبة فوق متوسط على الأقل في سنتين سابقتين مباشرة على الترقية. <p>ولا يجوز ترقية الغير شاغل للوظيفة أو الغير موجود على رأس العمل أبداً كان سبب عدم وجوده، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط الترقية وأحوالها.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	ويمستحق لمعلم بداية الأجر المقرر للوظيفة المرغى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتباراً من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعداها.
	مادة رقم (٧٥): يكون نقل شاغلي الوظائف المنصوص عليها في هذا الباب بين المحافظات بقرار من لجنة الموارد البشرية بالمديريات التعليمية المنقول منها وإليها بعد موافقة لجنة الموارد البشرية بالوزارة واعتماد الوزير لقراراتها.
	مادة رقم (٧٦): يستحق شاغل وظيفة هيئة التدريس إجازة عارضة قدرها (٧) أيام خلال السنة ويحد أقصى يومين في المرة الواحدة لسبب عارض.
	مادة رقم (٧٧): يحدد المحافظ المختص أيام العمل في الأسبوع ومواعيده وفقاً لمقتضيات الصالح العام. ويكون الترخيص لشاغلي الوظائف المنصوص عليها في هذا الباب من العاملين بالمدارس بإجازات اعتيادية أثناء العطلة الصيفية أو عطلة نصف العام الدراسي على النحو التالي: - معلم مساعد خمسة عشر يوماً. - المعلم ثلاثون يوماً. - المعلم الأول خمسة وثلاثون يوماً. - المعلم الأول (أ) أربعون يوماً. - المعلم الكبير وكبير المعلمين خمسة وأربعين يوماً. واستثناء من ذلك يجوز الترخيص بالمعصول على الإجازات الاعتيادية أثناء العام الدراسي وذلك بما لا يتعارض مع مصلحة العمل. وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل المعلم على ثلثي إجازته الاعتيادية سنوياً على الأقل كما يجب تصفية رصيد الإجازات المتبقية قبل مرور ثلاث سنوات فإذا لم يحصل عليها لحاجة للعمل التي تفرها السلطة المختصة استحق المقابل التقدي عنها.
	مادة رقم (٧٨): يستحق شاغل وظيفة إجازة مرضية عن كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة، تلتح بقرار من مجلس الطبي المختص على الوجه الآتي: ١. الثلاثة أشهر الأولى (فترة ثلاثية) بأجر كامل. ٢. الثلاثة أشهر التالية بأجر يعادل (٧٥%) من الأجر. ٣. الستة أشهر التالية بأجر يعادل (٥٠%) من أجره، و(٧٥%)

الملاحظات	النص المقترح
	<p>لمن يجاوز سن الخمسين.</p> <p>يمنح شاطئ التوظيف والمريض بأحد الأمراض المزمنة والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة بناءً على موافقة المجلس الطبي المختص إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى العمل أو يشيخ عجزه عجزاً كاملاً، وفي هذه الحالة الأخيرة يظل الموظف في إجازة بذات الأجر حتى بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد، وإذا رغب المريض في إنهاء إجازته والعودة إلى عمله وجب عليه أن يقدم طلباً كتابياً بذلك وأن يوافق المجلس الطبي المختص.</p>
	<p>مادة رقم (٧٩):</p> <p>تكون حالات الترخيص بإجازة خاصة بأجر كامل على الوجه الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. يستحق عضو هيئة التعليم إجازة لمدة ثلاثين يوماً ولمرة واحدة طوال مدة عمله بالخدمة المدنية لإتمام فريضة الحج. 2. تستحق المعلمة إجازة وضع لمدة أربع أشهر بعد أقصى بعد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة. 3. يستحق عضو هيئة التعليم الذي يصاب بإصابة عصب إجازة لمدة ثلثي بحددها المجلس الطبي المختص وذلك مع مراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعي. 4. يستحق عضو هيئة التعليم المعقد بإحدى الكليسات أو المعاهد إجازة عن أيام الامتحان الفعلية المرتبطة بهذات تخصصه ومجال عمله.
	<p>مادة رقم (٨٠):</p> <p>تكون حالات الترخيص بإجازة بدون أجر على الوجه الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. يمنح الزوج أو الزوجة إذا سافر أحدهما إلى الخارج للعمل لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب مدة بقاء الزوج أو الزوجة في الخارج، وفي جميع الأحوال يتعين الاستجابة لطلب الزوج أو الزوجة. 2. يجوز للمنطقة المختصة منح عضو هيئة التعليم إجازة بدون أجر للأسباب التي يبينها وتقدرها السلطة المختصة ووفقاً لحاجة العمل. ولا يجوز في البندين السابقين ترقية عضو هيئة التعليم إلا بعد عونه من الإجازة واستكمال المدة اللازمة للترقية. 3. مع مراعاة أحكام قانون الطفل تستحق المعلمة إجازة بدون أجر لرعاية طفلها لمدة عامين على الأكثر في المرة الواحدة، وبعد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها. واستثناء من أحكام قانون التأمين الاجتماعي تتحمل الوحدة

الملاحظات	النص المقترح
	الشركات التأمين المستحقة عليها وعلى المعمة.
	<p>الفصل الثاني</p> <p><u>المعاملة المالية للمعلمين والمدرسين في العملية التعليمية</u></p> <p>مادة رقم (٨١):</p> <p>تحدد أجور درجات الوظائف المنصوص عليها بهذا الباب وفقاً للجدول المرفق لهذا القانون.</p> <p>ويتم زيادة راتب معلم الصف الأول الابتدائي بنسبة ١٠٠% من الراتب الأساسي، وباقي معلمي المرحلة الابتدائية بنسبة ٧٥% من الراتب الأساسي، ومعلمي رياض الأطفال بنسبة ٥٠% من الراتب الأساسي.</p> <p>وتحدد اللائحة التنفيذية معيار اختيار معلمي المرحلة الابتدائية ومرحلة رياض الأطفال.</p>
	<p>مادة رقم (٨٢):</p> <p>يصدر رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير قراراً بنظام حوافز الأداء وحوافز الإدارة وحوافز تميز العلمي للباحثين على شهادات دبلومات الدراسات العليا أو درجات الماجستير أو الدكتوراه في مجالات العمل التعليمي أو التربوي، ونظام منح مزايا أعياد الوظيفة ومقابل ساعات العمل الإضافية ومقابل التشجيع على العمل بوتسلف أو مناطق معينة وأداء النفقات التي يتحملها شاغلوا الوظائف التعليمية في سبيل تلبية أعمال هذه الوظائف.</p>
	<p>مادة رقم (٨٣):</p> <p>يمنح شاغلوا وظائف التعليم المنصوص عليها في هذا الباب حافز للأداء المتميز يصدر به قراراً من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير ويحدد القرار نسبة الحافز وشروط وضوابط منحه، ولا يجوز أن يزيد عدد من يمنحون هذا الحافز كل عام على (١٠%) من شاغلي الوظائف المشار إليها في كل إدارة تعليمية.</p> <p>ويجوز للوزير تقدير نظام إثابة وحوافز لمديري وكلاء المدارس المتميزين بكل مرحلة والذين تحقق المدارس التي يعملون بها معدلات تفوق على الطلاب وانتظام دراسي وتنوع أنشطة ونفعيل الريادة وتحقيق معدلات ومعايير الجودة، ويحدد قرار مصادر شروط وأحوال استحقاق هذه الحوافز والغلة المقررة بها.</p>
	ملغاة
	<p>مادة رقم (٨٤):</p> <p>تعد ممارسة الدروس الخصوصية جريمة تأديبية، ويحرم من الترقية لمدة عامين على الأقل كل من ثبت إعطاؤه دروساً</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>خصوصاً أو كل من ثبت قبله ضعف المستوى العلمي والدراسي للطلاب بأي فترة دراسية خلال العام، ويحظر مطلقاً ترخيص لجهات أو مراكز خارج التربية والتعليم بإعطاء دروس خصوصية بأي طريقة كانت.</p>
	<p>مادة رقم (٨٥): تنتهي خدمة شاغل الوظيفة بأحد الأسباب المبينة بقانون العاملين المدنيين بالدولة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي.</p>
	<p>مادة رقم (٨٦): يحدد بقرار من الوزير حافز إثابة يصرف لأعضاء هيئة التعليم عن الأداء المهني سنوياً للموجود منهم على رأس العمل بنسبة (٢٠٠%) من الأجر الأساسي وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط صرف هذا الحافز. كما يصدر الوزير قرار بصرف مكافأة مالية لا تقل عن (٢٠٠%) من الأجر الأساسي لأعضاء هيئة التعليم الدائمين والعاملين بالتربية والتعليم عند بلوغهم سن القانوني لنهاية الخدمة أو الوفاة.</p>
	<p>مادة رقم (٨٧): يمنح جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بدل معلم مقداره (٥٠%) من الأجر الأساسي مع استحقاقهم للعلاوة السنوية المقررة. ويمنح شاغلوا وظائف المعلمين المشار إليها في المادة رقم (٦٣) من هذا القانون بدل اعتماد وفقاً للنسبة المبينة للجدول المرافق لهذا القانون وفي تاريخ السداد به من الأجر الأساسي، وذلك عند نقلهم لشغل وظائف المعلمين بعد استيفائهم لمتطلبات الشغل والاعتماد المقررة لها، مع احتفاظهم بمسقة شخصية بالأجور التي كانوا يتقاضونها ولو تجاوزت الحد الأقصى للأجور المقرر للوظائف المنفولين إليها.</p>
	<p>مادة رقم (٨٨): يكون جدول الأجور والبدلات والحوافز والعلاوات للمستفيدين من أحكام هذا القانون على النحو الآتي: ملحوظة: الجدول مرفق من (٣٤). وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط صرف حافز الأداء وحافز الإثابة، وبذل الاعتماد بمراعاة معدلات الأداء والتكلفة والتضييق في العمل.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	<p>الفصل الثالث واجبات أعضاء هيئة التدريس</p> <p>مادة رقم (٨٩):</p> <p>هيئة التدريس من أشرف المهن وأقدسها، الهدف منها خلق أجيال صالحة ومنظورة لمواكبة التطور السريع في مناحي الحياة المختلفة، ويجب على القائمين عليها أن يكونوا قدوة للمتعلم وتلبية التي يعيش فيها، ويتعين عليهم مراعاة ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. التحلي بالسلوك القويم والتصرف المناسب في الحالات التي يتعرض لها داخل المؤسسة التعليمية وخارجها. ٢. احترام مبادئ وقيم المجتمع. ٣. الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف حسب مواعيد المدرسة وحضور الطيور وأداء تمية العلم وديانة الحصص ونهايتها. ٤. احترام المتعلم ومعاملته معاملة تربوية تحلق له الأمن والطمينة وتنمي شخصيته وتشعره بقيمته. <p>وفي جميع الأحوال يتعين على أعضاء هيئة التدريس الالتزام بأخلاقيات المهنة، وميثاق شرف المعلم الذي يوضع في هذا الشأن.</p>
	<p>الفصل الرابع التحقيق مع أعضاء هيئة التدريس ونهائهم</p> <p>مادة رقم (٩٠):</p> <p>كل معلم يخرج عن مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة أو يسلك في تصرفاته مسئلاً لا يتفق والاحترام الواجب يجزى تأنيباً.</p> <p>ولا يجوز توقيع جزاء على المعلم إلا بعد التحقيق معه كتابةً وسام قومه وتحقيق بقاعه، ويجوز بالنسبة لجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن تثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء.</p>
	<p>مادة رقم (٩١):</p> <p>تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق الإداري مع شاغلي وظائف التدريس في المخالفات المالية، وعلى الجهة الإدارية أن توقف ما تجر به من تحقيق في واقعة أو وقائع وما يرتبط بها إذا كانت النيابة الإدارية قد بدأت التحقيق فيها، ويقع باطلاً كل إجراء أو تصرف يخالف ذلك.</p>
	<p>مادة رقم (٩٢):</p> <p>تحدد اللائحة التنفيذية جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق.</p>

الملاحظات	النص المقترح
	وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب من يجري معه التحقيق، الاستماع إلى الشهود والاطلاع على المسجلات والأوراق التي تستلزمها إجراءات التحقيق وإجراء المعاينة إذا لزم الأمر.
	مادة رقم (٩٣): يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي: - للرئيس المباشر (الذي تصدر بتحديد صلاحية التنفيذ) حفظ التحقيق أو توقيع الجزاء بما لا يتجاوز عشرة أيام في السنة بحث لا تزيد مدته على يومين في المرة الواحدة. - لمساعد (مدير إدارة تعليمية - مدير مديرية تعليمية - المحافظ المختص) إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله أو الإحالة للمعاملة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار. - للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود من (١) - (٧) من المادة رقم (٩٥) من هذا القانون، على ألا تزيد مدة الخصم من الأجر في السنة الواحدة على (٦٠) يوماً. - للمحكمة التأديبية توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في المادة لعشر إليها.
	مادة رقم (٩٤): تكون الجهة المنتدب إليها أو المكلف بها أو المعار إليها المعلم هي المختصة بالتصديق معه وتأديبه عن المخالفات التي يرتكبها أثناء فترة التدرب أو التكليف أو الإعارة طبقاً للأحكام ساقفة انظر.
	مادة رقم (٩٥): الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التعليم: ١. الإنذار. ٢. الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة. ٣. تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. ٤. الحرمان من نصف العلاوة الدورية. ٥. الحرمان من مخافاة امتحانات النقل أو نسبة منها. ٦. الحرمان من حافز الأداء أو من علاوة مقابل الأعباء الوظيفية المقررة أو نسبة منها خلال السنة المالية. ٧. الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر. ٨. تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين. ٩. خفض الأجر في حدود علاوة. ١٠. تخفيض إلى الوظيفة الأدنى مباشرة مع خفض بدل الاعتماد إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية. ١١. الإحالة إلى المعاش.

النص المقترح	الملاحظات
١٢. الفصل من الخدمة.	
<p>مادة رقم (١٦):</p> <p>لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة يحسب الأحوال أن يوقف المعلم عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك، لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على ذلك وقف صرف نصف أجره ابتداءً من تاريخ الوقف.</p> <p>ويجب عرض الأمر قوياً على المحكمة التأديبية لتقرير مسرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يتم العرض عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه.</p> <p>إذا لم تصدر المحكمة قراراً ما خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها أو حفظ التحقيق أو جوزي بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإذا جوزي بجزاء أشد كان للسلطة المختصة اتخاذ ما تراه في شأن الأجر الموقوف صرفه، وإذا انتهت خدمته من تاريخ وقفه مع عدم جواز استرداد ما صرف له من أجر.</p>	
<p>مادة رقم (١٧):</p> <p>كل معلم بحسب احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف عن عمله بقوة القانون مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً للحكم الجنائي غير نهائي، ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي ويعرض أمره عند عودته على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسؤوليته التأديبية وإذا تضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه.</p>	
<p>مادة رقم (١٨):</p> <p>لا يجوز النظر في ترقية معلم إذا وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة فيما بعد إلا بعد تفضاء الفترات الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. ثلاثة أشهر في حالة الخصم من الأجر لمدة تزيد على خمسة أيام إلى عشرة أيام. ٢. ستة أشهر في حالة الخصم من الأجر لمدة تزيد عن عشرة أيام على خمسة عشر يوماً. ٣. ستة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً أو في حالة توقيع جزاء خفض من الأجر. ٤. مدة للتأجيل أو الحرمان في حقتي توقيع جزاء تأجيل العلوقة أو الحرمان من نصفها. ٥. سنتين في حالة خفض إلى الوظيفة الأدنى مباشرة مع خفض 	

الملاحظات	النص المقترح
	<p>بطل الاعتماد إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية.</p> <p>مادة رقم (٩٩):</p> <p>لا يجوز ترقية المعلم المحال إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو الموقوف عن العمل في مدة الإحالة أو التوقف وفي هذه الحالة تجوز للمعلم الوظيفية لمدة سنة فإذا استطلعت المحاكمة أكثر من ذلك وثبت عدم براءته أو وقع عليه جزاء الإنذار أو الخصم أو التوقف عن العمل لمدة خمسة أيام فكل وجب ترفيته مع احتساب أقدميته من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل إلى المحكمة ويمنح أجرها من هذا التاريخ.</p> <p>ويعتبر العامل محالاً للمحاكمة من تاريخ طلب الجهة الإدارية أو لئولية الإدارية أو الجهات المركزي للمسابقات.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٠):</p> <p>تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمعلم الموجود بالخدمة بعض شمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة.</p> <p>ولا يمنع انتهاء خدمة المعلم (عدا الوفاة) من محاكمته تأديبياً إذا تم البدء في التحقيق قبل انتهاء خدمته.</p> <p>ويجوز في مخالفات عمالية إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن له بدئ التحقيق ليها قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها.</p> <p>ويجوز أن توقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز عشرة أضعاف الأجر الأساسي الذي كان يتقاضاه في الشهر الأخير لخدمته.</p>
	<p>مادة رقم (١٠١):</p> <p>تمسح الجزاءات التأديبية (قيماً عدا جزاء الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة) بانقضاء الفترات الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. ستة أشهر في حالة الإنذار أو الخصم من الأجر مدة لا تتجاوز خمسة أيام. ٢. سنة في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام حتى عشرة أيام. ٣. سنتين في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على عشرة أيام حتى ثلاثون يوماً. ٤. ثلاث سنوات في حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على ثلاثون يوماً أو الجزاءات الأخرى الواردة.
	<p><u>الباب السابع</u></p> <p><u>باب المساهمات التعاونية التعليمية</u></p> <p>مادة رقم (١٠٢):</p> <p>تعتبر جمعية تعاونية تعليمية كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف</p>

الملاحظات	النص المقترح
	تأسيس المدارس الخاصة وإدارتها طبقاً للقانون، وتحدد اللائحة اختصاص الإدارة ومقابل الإدارة من تلك الجمعيات والمدارس.
	مادة رقم (١٠٣): يتكون رأس مال الجمعية التعاونية التعليمية من أسهم اسمية غير مسددة العدد وغير قابلة للتجزئة ، قيمة كل منها مائة جنيه تؤدي دفعة واحدة عند الاكتتاب وللوزير زيادة قيمة السهم كلما تطلب الصالح العام ذلك ، ولا يجوز تطبيق الدخول في الجمعية على اكتتاب في أكثر من سهم كما لا يجوز أن يملك العضو الواحد أكثر من عشر رأس من الجمعية إلا إذا كان من الأشخاص الاعتبارية العامة.
	مادة رقم (١٠٤): تتكون الجمعية العمومية للجمعية التعاونية التعليمية من جميع أولياء أمور المدرسة بعد سداد قيمة السهم والمستوفين للشروط التي يحددها النظام الداخلي لها ويجب على الأعضاء حضور اجتماع الجمعية العمومية بأنفسهم ويكون لكل عضو صوت واحد مهما بلغ عدد الأسهم التي يملكها وتأثير الجمعية العمومية الاختصاصات المنصوص عليها في قوانين التعاون وفي اللائحة التنفيذية لهذا الباب.
	مادة رقم (١٠٥): يتولى إدارة الجمعية مجلس إدارة يشكل من تسعة أعضاء على النحو الآتي: • ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري. • المدير المكلف بإدارة المدرسة أو الذي يختاره الوزير عند تعدد المدارس المملوكة للجمعية التعاونية. • ثلثان من المهتمين بشئون التعليم يختارهما الوزير، ويحضر اجتماعات مجلس الإدارة بقية المديرين أو الوكلاء وممثل عن النقابة الفرعية المختصة للمعلمين والاجتماعيين تختاره النقابة بكون أن يكون لهم صوت معهود، وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة سنتين بعد انقضاء دورتين ويشتمل مجلس الإدارة بالنظر في جميع المسائل اللازمة لإدارة شئون الجمعية والتي لا تختص بها الجمعية العمومية. ويكون تعيين مدير المدرسة أو الوكيل بقرار من الوزير.
	مادة رقم (١٠٦): مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في قانون الجمعيات التعاونية يشترط ليرد يكون عضواً بمجلس الإدارة بالانتخاب ما يأتي: ١. أن يكون مصرياً متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية.

الملاحظات	النص المقترح
	<p>٢. أن يكون والد أو ولي أمر لأحد الطلاب المقيدين بالمدرسة التابعة للجمعية التعاونية التعليمية.</p> <p>٣. ألا يكون عاملاً في جهة رسمية أو أهلية لها اتصال بنواحي الإدارة أو الإشراف أو التوجيه أو التمويل أو التحصيل بالنسبة إلى الجمعية وأن يكون حاصلاً على مؤهل عالي.</p> <p>٤. ألا يكون بينه وبين الجمعية معاملات تعود عليه بالربح، وأن يكون ولي أمر تلميذ مقيم بالمدرسة التابعة للجمعية ويشمل ذلك الأب أو الأم.</p> <p>٥. ألا تكون زوجته أو زوجها عاملاً بالجمعية أو المدرسة أو أي أقارب من درجة الأولى والثانية.</p> <p>وتزول العضوية بفقد أحد هذه الشروط، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط والضوابط المنظمة لذلك.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٧):</p> <p>يكون لكل مدرسة تشعبها الجمعية مجلس إدارة وتنظم اللائحة التنفيذية مدته وطريقة تشكيله واختصاصاته.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٨):</p> <p>يجوز لكل جمعيتين تعاونيتين تعليميتين أو أكثر، أن تشترك في تأسيس جمعية تعاونية تعليمية مشتركة كما يجوز للجمعيات التعاونية التعليمية إذا بلغ عددها عشر جمعيات على الأقل أن تكون جمعية تعاونية تعليمية عامة على مستوى الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط تكوين هذه الجمعيات وطريقة تشكيل مجالس إدارتها واختصاصاتها.</p>
	<p>مادة رقم (١٠٩):</p> <p>يصرف لأعضاء مجلس الإدارة بدل التنقل وحضور بالصفة التي تحددها الجمعية العمومية للجمعية للتعاونية، ويقرها الوزير. ولا يجوز تقاضي أي مبالغ تحت أي مسمى سري بقرار من الوزير لكل حالة على حدة.</p>
	<p>مادة رقم (١١٠):</p> <p>تخضع الجمعيات التعاونية التعليمية والجمعيات المشتركة والجمعيات العامة والمدارس التابعة لها للإشراف المباشر لأجهزة ديوان عام وزارة التربية والتعليم والتطعيم اللقي ويكون الوزير هو السلطة المختصة بالنسبة له، ويجوز بقرار من الوزير إسناد هذا الإشراف أو بعضه إلى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.</p>
	<p>مادة رقم (١١١):</p> <p>للوزير أو من ينوبه حق إلغاء أي قرار يصدر من سلطات القائمة على إدارة الجمعية للتعاونية التعليمية أو الجمعيات المشتركة أو جمعيات العامة أو المدارس التابعة لها بالمخالفة</p>

الملاحظات	النص المقترح
	لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعضها.
	مادة رقم (١١٢): يكون لطلن في قرارات الوزير الصادرة في شأن الجمعيات التعاونية التعليمية أو المدارس التابعة لها أمام محكمة القضاء الإداري.
	مادة رقم (١١٣): يتم تأسيس الجمعيات التعاونية ووضع نظمها الداخلية وإشهارها وفقا للتمايز والقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية والقرارات التي يصدرها الوزير وإلى أن تصدر تلك اللائحة والتمايز، ويستمر العمل بالقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام قانون التعليم.
	مادة رقم (١١٤): على الجمعيات التعاونية القائمة على إدارة المدارس التابعة لها في تاريخ العمل بهذا الباب أن توفق أوضاعها طبقا لأحكامه مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الباب وفقا للتمايز والقواعد المقرر إليها في المادة السابقة. ويجوز للوزير أن يصدر قرارا بتشكيل مجالس إدارات مؤقتة للجمعيات التعاونية التعليمية التي لم تستكمل تعديل أوضاعها خلال هذه المدة أو التي قد لا يوجد لها مجالس إدارات، لوجود موانع قانونية، يتولى إدارة شئون الجمعية لحين انتخاب مجلس إدارة جديد خلال المدة المقررة وعلى هذه المجالس استكمال تعديل الأوضاع خلال المدة القانونية.
	مادة رقم (١١٥): يسرى على الجمعيات التعاونية التعليمية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الباب أحكام قانون التعاريضات، اللائحة التنفيذية أحوال قضاء الجمعية أو تصفيتها وإسقاط عضوية أي من أعضائها والإجراءات التي في هذا الشأن.

جدول الأجور والبدلات والحوافز والعلاوات للمستفيدين من أحكام هذا القانون على النحو الآتي:

المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية
المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية	المرتبة الوظيفية
معلم مساعد	٥٧٦	مستعين	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦
معلم	٥٧٦-٨٤٠	خمس سنوات على الأقل	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦
معلم أول	٨٤٠-١١٢٠	خمس سنوات على الأقل	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠
معلم أول (أ)	١١٢٠-٢٠٨٨	خمس سنوات على الأقل	١١٢٠	١١٢٠	١١٢٠	١١٢٠	١١٢٠	١١٢٠
معلم خبير	٢٠٨٨-٢٣٠٨	خمس سنوات على الأقل	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٠٨٨
كبير معلمين	٢٣٠٨-٢٤٣٣	-	٢٣٠٨	٢٣٠٨	٢٣٠٨	٢٣٠٨	٢٣٠٨	٢٣٠٨